56.3 مليون دينار قيمة "غير النفطية" منها إلى دول العالم خلال أول شهرين من العام الحالي

سياف لبن: الصادرات الكويتية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي

الحكومة تؤدي دورا فاعلا في رفع القدرة التنافسية عبر توفير خدمات البنية التحتية الساندة للقطاعات السلعية والخدمية

أكد الأستاذ بمعهد البحوث الاقتصادية الدكتور محمد سياف لبراهيم لبن، ان الصادرات الكويتية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، لأنها تعتبر اهم المصادر لزيادة العملات الاجنبية للدولة، لتمويل المشروعات، وما يترتب عليها من زيادة فرص العمالة ، وتحسين مستويات معيشة المواطنين وخفض العجز في الميزان التجاري خاصة في ظل المتغيرات العالمية السريعة الامر الذي يتطلب ضرورة توفر الميزة التنافسية للسلع التصديرية والتي تنتج من تفاعل النمو والاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص والتعليم والانتاجية والكفاءة مما يؤثر علي درجة الاندماج في الاقتصاد، وكان من الضروري على الدولة التواجه الي تصدير المنتجات غير النفطية، وعدم الاعتماد على النفط فقط كمنتج تصديري وبالفعل تحقق الكويت في هذه الفترة طفرة كبيرة في مجال تصدير المنتجات غير النفطية، حيث بلغت إجمالي قيمة الصادرات الكويتية (غير نفطية) إلى دول العالم خلال أول شهرين من العام الحالي نحو 56.3 مليون دينار (حوالي 183 مليون دولار)، موزعة على دول مجلس التعان الخليجي والدول العربية والإسلامية ودول القارة الافريقية، بالإضافة إلى دول القارتين الاميركتين واستراليا.

واشار د. سياف الي مقارنة البيانات بنفس الفترة من العام الماضي، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات الكويتية بنسبة تزيد على الضعف، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الكويتية لهذا العام إلى 56.3 مليون دينار (183 مليون دولار)، مقارنة بـ 25.4 مليون دينار (حوالي 83 مليون دولار) خلال يناير وفبراير 2021، ويرجع سبب القفزة الكبيرة في حجم الصادرات إلى الدول الخليجية التي ارتفعت من 10.6 ملايين دينار (34.5 مليون دولار) في 2021 إلى 43.3 مليون دينار (141 مليون دولار) في 2022. حيث أصبحت القدرة التنافسية تحظى باهتمام كبير على مستوى الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية ، فهي لغة العصر لأنها تعد الاطار الجامع لسياسات تحرير التجارة وفتح الاسواق والاندماج الاقتصادي العالمي ، وقد تعززت اهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، اذ لم تعد التنافسية اليوم مرتبطة كما كانت في السابق بامتلاك الموارد الطبيعية وتدني تكاليف الايدي العاملة ، بل تعدى ذلك لتصبح التنافسية مرتبطة بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الحكومية الفاعلة، كذلك أصبح موضوع القدرة التنافسية يحتل أهمية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية ، كما ان القدرة التنافسية للصادرات تسعى لتحقيقها جميع دول العالم ، فهي تعد المعيار لمدى التقدم الاقتصادي للبلد ، وهذا يتبين من رصيد مؤشر التنافسية العالمية الذي يقيس القدرة التنافسية للدول التي استطاعت ان تحقق تنمية اقتصادية عالية بسبب تمكنها من اكتساب حصة كبيرة في السوق العالمية لصادراتها ، ولهذه الاهمية باتت من الضروري دراسة القدرة التنافسية ومعرفة مدى تأثيرها على الصادرات السلعية العالمية والاستفادة من النتائج في المجالات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع و انه لم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، ولكن ترتبط بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات.

وعليه فأنه لابد من معرفة بعض المفاهيم والمصطلحات مؤكدا الدكتور محمد سياف لبن الي مفاهيم التنافسية تنقسم الي

أولا- مفهوم القدرة التنافسية العالمية .

مفهوم القدرة التنافسية بشكل عام يتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة او الدولة ان تستخدم تدابير واجراءات تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم ،وللتنافسية محددات التي يمكن من خلالها استيعاب مفهومها بشكل أكثر شمولية

-1 تكاليف الإنتاج: تعتمد هذه التكاليف على أسعار مدخلات الإنتاج والمواد الأولية وتكلفة القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، وكذلك تكلفة مستلزمات الإنتاج، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية بتكاليف الإنتاج فهي ترتفع كلما انخفضت تكاليف الإنتاج في البلد.

-2 الجودة والنوعية: إن رفع جودة المنتجات والخدمات وتحسين نوعيتها من خلال الاهتمام بنوعية مدخلات الانتاج وجودتها وآداء ومهارة العاملين ومستوى انتاجيتهم ، كلما يتحقق التميز النوعي من خلال كفاءة التسويق والتوزيع .

-3 دور الحكومة: تؤدي الحكومة دوراً فاعلا في رفع القدرة التنافسية من خلال اجراءات معينة مثل توفير خدمات البنية التحتية الساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وضريبية متوازنة واجراءات ادارية مرنة .

وبذلك تكون القدرة التنافسية هي محصلة الاستثمار الكفوء للموارد المتاحة والنشاطات الادارية

والفنية للمؤسسة من خلال تحسين الموارد كماً ونوعاً وتعظيم العائد منها إلى جانب تطوير النشاط المتعلق بإدارة الجودة الشاملة والتطوير التنظيمي . وافاد لبن الي اهم التعاريف بالقدرة التنافسية:

أ- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic forum) : عرف هذا المنتدى القدرة التنافسية بأنها، قدرة الدولة على بيع المنتجات السلعية والخدمية بربحية في الاسواق الخارجية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية، وهناك تعريف آخر للمنتدى وهو) تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(

ب - تعريف المجلس الامريكي للسياسة التنافسية : يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها قدرة الدولة على انتاج سلع خدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة عالية في الاجل الطويل.

ج - تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: عرفت هذه المنظمة القدرة التنافسية بانها)المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة ، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي للافرادها في الأجل الطويل(

د - تعرف المعهد العربي للتخطيطI : يعرف المعهد العربي للتخطيط القدرة التنافسية بأنها)تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الاخرى

ثانيا - أهمية التنافسية العالمية :

للقدرة التنافسية في الاقتصاد اهمية من خلال قدرتها على جعل البلد يحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تمكنه من رفع مستوى المعيشة للبلد ، لذلك فهي يمكن ان تعطي الاقتصاد الوطني من خلال انجاز مؤشراتها قوة دفع كبيرة للنمو الاقتصادي وخاصة للدول الصغيرة ، فالتنافسية تجعل الشركات والمؤسسات الاقتصادية تتغلب على ضيق السوق المحلية، كذلك ترتبط اهمية التنافسية بمدى قدرتها قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية على المساهمة في تحسين الكفاءة وتحفيز الاستثمارات المحلية الاجنبية وتسهيل الوصول إلى الاسواق الدولية ، ويعد النهوض بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية من اهم أهداف الدول الصناعية المتقدمة والنامية ، وأيضا تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة المناسبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع الاختراعات والابتكارات بما يؤدي إلى رفع الانتاجية وتطوير مستوى الأداء وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، كما ان القدرة التنافسية في الأجل الطويل تؤدي إلى معدلات نمو، كذلك اصبحت القدرة التنافسية الذراع الايمن ، وتشغيل في الاقتصاد الوطني لاستراتيجية الانتاج من اجل التصدير إلى الأسواق العالمية في أغلب دول العالم واهم ما يلاحظ على هذه الاستراتيجية هو خلق منتجات وصناعات تقوم على أساس التطوير والتنافس داخليا وخارجيا ،كما تتأتى اهمية التنافسية من عدم الاعتماد على الميزة النسبية التقليدية للتجارة الخارجية والمتمثلة بوفرة الموارد البشرية وراس المال التقليدي وانما الاعتماد على مفهوم جديد وهي القدرة التنافسية المعتمدة على التقدم العلمي والابتكارات والتكنولوجيا والانجازات التي تقوم بها الدولة مثل تحرير التجارة والتسريع بالخصخصة، وان من اهم تحديات ، والاعتماد على اليات السوق البيئة العالمية الجديدة هو كيفية تعزيز القدرة التنافسية للبلدان والنهوض بها ، لتوليد الدخل واستمرارية النمو ، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والشركات واصبح لها مجالس وهيأت وادارات وسياسات واستراتيجيات ومؤشرات حتى أصبح مجلس السياسة التنافسية في الولايات المتحدة يعد هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد، ويمكن إيجاز أهمية القدرة التنافسية بالأسباب التالية :

1 - للتنافسية دور فعال في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والرخاء على المدى الطويل ، لأن الاستراتيجية التنافسية تعمل على ضمان التنمية المستدامة للبلدان ، وتعمل على تفعيل التحولات الاقتصادية باعتمادها على الابتكار والمعرفة ، وبذلك يتمكن اقتصاد الدولة من امتلاك قطاعات ذات قدره إنتاجية عالية .

2 - تكتسب التنافسية أهميتها في البلدان ذات الاقتصاديات الموجهة إلى الخارج بالانفتاح الاقتصادي المعتمد على التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر ، وهذا ما يؤكد ضرورة الارتقاء بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي لتحقيق الرفاه الاقتصادي .

3 - تبنت كثير من الدول استراتيجيات متقدمة للتنافسية في بيئة اقتصادية دولية تتسم بحدة المنافسة محليا وعالميا ، لذا أصبح من الضروري وضع خطط متقدمة لضمان جودة المنتوج كي ينافس منتجات الدول الأخرى.

ثالثا -بناء مؤشر القدرة التنافسية العالمية Glo- al Competitiveness ((Index : GCI

اهتمت العديد من المنظمات الدولية بنشر تقارير عن القدرة التنافسية وكيفية قياس مؤشرها ، حيث تتضمن مؤشرات رئيسية وفرعية وعلى أساسها تم إعطاء مرتبة الدولة في ضوء ذلك المؤشر، ومن هذه المنظمات التي تصدر تقريراً عن مؤشر القدرة التنافسية هو المعهد الدولي للتنمية الإدارية والبنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط ، واهم هذه المنظمات في ذلك هو المنتدى الاقتصادي الدولي World Ec- nomic Forum ، يصدر هذا المنتدى مؤشر القدرة التنافسية)مؤشر التنافسية العالمية (سنويا ، الذي بدأ إصداره منذ عام 1979 ، وقد تطور هذا المؤشر خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح أهم تقييم عالمي شامل لتنافسية الدول ، ويقدم التقرير مجموعة شاملة من البيانات من خلال عدد كبير من مؤشرات التنافسية تشمل العديد من الدول الصناعية والنامية، ويعتمد التقرير في قياس هو تحليله على نوعين من البيانات :

1 - البيانات الكمية : وهي البيانات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية ونسبتها ثلث قيمة مؤشر التنافسية العالمية ، ويتم اخذها من مصادر عديدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية واتحاد الاتصالات العالمي.

2 - بيانات استطلاع رأي رجال الأعمال : ونسبتها ثلثي قيمة مؤشر التنافسية العالمية تقريبا، والهدف منها هو تجميع معلومات ذات قيمة كبيرة من رجال الأعمال لجميع القطاعات الاقتصادية لمجموعة كبيرة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها غير موجودة في اغلب الدول.

ولذلك فأن أهم التوصيات هي:-

1 - يتطلب من الدول وخاصة النامية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الارتقاء بهذا المؤشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر ، وانجاز ما يتطلب انجازه من المؤشرات الفرعية لرفع انتاجيتها كماً ونوعاً كي تكون مرغوبة اكثر في الاسواق العالمية.

2 - ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجة الفساد الاداري والمالي والذي يستشري في الدول النامية بنسبة اكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة ، الذي يعد عائقا امام تطور القدرة التنافسية ، وذلك من خلال استحداث نظام رقابي اكثر فاعلية لمحاسبة بؤر الفساد .

3 - الاهتمام بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المحلية بشكل اكثر كفاءة وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، لأنه يعد المفتاح لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير جودة المُنتَج المحلي ، وبالتالي تسهيل عملية النفاذ إلى الاسواق العالمية وهذا يؤدي بدوره إلى رفع القدرة التنافسية للبلد ، وتحسين البيئة الاستثمارية المحلية واستعمال سياسات وبرامج من شانها تعزز وتشجع عمل القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية الشاملة لأنه هو القطاع الاكثر اهمية في رفع القدرة التنافسية للبلدان .

4 - أصبح تفوق الدول مرتبطا بالقدرات المعرفية وليس كما كان سابقا مرتبطا بما تملكه الدول من ثروات طبيعية وراس المال المادي ، لذا يقترح البحث على الدول ذات القدرة التنافسية المتواضعة بالاعتماد على الاقتصاد المعرفي والذي اساسه الابداع والابتكار ، وفي ظل التنافس العالمي تصبح التنمية البشري ضرورية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية لكي تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها للمزاحمة في الاسواق العالمية.

5 - مراعاة تطبيق الشروط الفنية والمواصفات القياسية لجودة المنتج .

6 - تحسين اداء النظام التسويقي الداخلي للمنتج من وظائف تسويقية من فرز وتدريج وتعبئة ونقل داخلي وخارجي بزيادة السعة التخزينية بموانئ التصدير وتحديد جهات الرقابة والفحص لاختصار اجراءات تصدير المنتج .

7 - اتباع سياسة انتاجية من شانها تحسين وتطوير الانتاج وخفض التكاليف واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج لتقليل الفاقد لزيادة القدرة علي الوفاء بمتطلبات التصدير المنتج الي السوق العالمي .

-8 تشديد اجراءات الرقابة علي الصادرات وتجهيز الموانئ والمطارات بثلاجات لحفظ السلع (الزراعية) المصدرة وعدم تعرضها للتلف.

الكويت تتصف بعدم استقرار صادراتها خاصة الزراعية لاعتماد معظمها علي مبدأ تصدير فائض الإنتاج

حجم الصادرات الكويتية إلى الدول الخليجية ارتفع من 10.6 ملايين دينار إلى 43.3 مليونا

الصادرات الكويتية "غير النفطية" حققت ارتفاعا جيدا خلال أول شهرين من العام الحالي

الكويت مطالبة بإصلاحات اقتصادية شاملة وتدخل حكومي بما يتوافق مع رفع رصيد مؤشر التنافسية بالتعاون مع القطاع الخاص الفعال

ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجة الفساد الاداري والمالي والذي يستشري في دولنا بنسبة اكبر مما هو عليه في الدول

الاهتمام بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المحلية بشكل أكثر كفاءة وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

الحكومة الكويتية تؤدي دوراً فاعلا في رفع القدرة التنافسية عبر توفير خدمات البنية التحتية الساندة للقطاعات

د. محمد سياف لبن